الرياض

رؤى مستقبلية

مستقبل الاقتصاد السعودي في عصر المعلومات

علي بن سعد العلي

استضافت العاصمة الرياض خلال الفترة السابقة فعاليات ندوة "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي" التي أقيمت تحت رعاية ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز. تعددت محاور الندوة وأوراق العمل والبحوث المقدمة لها والتي كانت بحق ندوة شاملة تطرقت لواقع ومستقبل الاقتصاد السعودي في جميع المجالات من صحة وتعليم وقوى بشرية وتجارة وخدمات وسياحة ومعلومات وتقنية وغيرها من المجالات الأخرى التي تطرقت لها محاور الندوة وأوراق العمل المقدمة. وبحق فقد كانت أوراق العمل والبحوث المقدمة للندوة متنوعة وشاملة وغنية في مضامينها وتوصياتها.

ولا يخفى على الجميع أهمية هذه المحاور، وبحكم كون الزاوية "رؤى مستقبلية" تركز وتهتم بالمعلوماتية وقضاياها، لذا سوف يكون مستقبل الاقتصاد السعودي في عصر المعلومات هو محور موضوع اليوم.

تطرقت هذه الزاوية لأهمية المعلومات وتقنياتها في كثير من المواضيع المطروحة سابقاً، ولا يسعني سوى التأكيد على أن هذه الأهمية كانت ومازالت محور اهتمام الكثير من الدول والشعوب بل إن الدول والشعوب تقاس أهميتها وتطورها من هذا المنظور وأصبح الجميع يتسابق للحاق بركب المقدمة فالتقاعس عن هذا الأمر يكلف الكثير الكثير بحيث إن أي يوم يمر يجعل البون شاسعاً بين من تمكّن من اللحاق بركب المقدمة وبين من تخلف عنها.

العديد من الدول وخاصة المتقدمة منها تعمل في بيئة يمكن الاصطلاح على تسميتها "بالاقتصاد المعرفي" بحيث أصبحت المعلومات وتقنياتها تستخدم في جميع المجالات والميادين سواء الصناعية منها أو الخدمية أو غيرها من المجالات وذلك بغرض رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودتها.

هذا النوع من الاقتصاد - الاقتصاد المعرفي - يعتمد على إنتاج ونشر وتوزيع بالإضافة إلى استخدام المعرفة والمعلومات في جميع مجالات وميادين العمل وذلك من خلال تطويع تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق هدف تحسين الجودة ورفع مستوى الأداء.

المتتبع لواقع الاقتصاد السعودي يلحظ التوجه إلى محاولة تنويع مصادره وتحسين أدائه بحيث يتمكن من الخروج من مظلة الاعتماد على البترول وما يرافق ذلك من مخاطر مرحلية ومستقبلية تتعلق بتقلبات أسعار النفط والسعي حثيثاً من قبل العديد من الدول على تقليل الاعتماد عليه ومحاولة إيجاد بدائل أخرى له. وهو الأمر الذي يدفعنا إلى تدارك ذلك والعمل على خلق بيئة تساعد وتهيئ على تحقيق ما اصطلحنا على تسميته "بالاقتصاد المعرفي" والذي عماده المعلومات وتقنياتها وذلك من خلال التركيز على خلق صناعة ومجتمع معلومات يسخّر المعلومات وتقنياتها في سبيل رفع مستوى إنتاجيته وتحسين أدائه. وهذا لن يتأتى إلى عن طريق رفع وعي ثقافة المجتمع بأهمية المعلومات وتقنياتها وإدخال ذلك في مناهجنا إضافة إلى إيجاد البنية الأساسية التي تمكِّن من تحقيق هذا الأمر وأن تعمل الدولة بجميع قطاعاتها ومؤسساتها على تسخير المعلومات وتقنياتها في جميع أعمالها ومعاملاتها.